ملف بيرزيت
نوعية بخصوص القرار ١٥٤

جامعة بيرزيت

ادعينا ، في الاونة الأخيرة ، أن الحكم العسكري قد قام بالاعتداء على حرياتنا الأكاديمية . أما الاعتداء ، فلقد تمثل بالاوامر العسكرية التي اصدرها ، والتي اطلعنا جميعنا عليها ، أما الادعاء مع أنه كان واضحا من بعض النواحي ، فلقد كان غامضا من بعض النواحي الأخرى .

ما هي النواحي التي كانت واضحة في الادعاء ؟ أعتقد أن هذه هي بعضها :

أولا : كان واضحا أننا كنا ولا زلنا نؤمن بخيرية ما سميناه بالحرية الأكاديمية ، كما ان كان واضحا اننا كنا نؤمن أن ايماننا هذا مشترك بيننا وبين غيرنا من الناس ، أو بيننا وبين مؤسسات تربوية دولية وجهات معنية بالحقوق الانسانية وحركات ديموقراطية ، وغيرها أي أننا كنا نؤمن أن كل تلك الجهات تشاركنا الايمان بخيرية الحرية الأكاديمية وبمعنى آخر كنا نؤمن أن خيرية الحرية الأكاديمية هي خيرية عامة ، أي تنطبق على الجميع ، ليست خاصة بنا نحن .

ثانيا : كان واضحا أننا كنا نعتقد بأن وضع القوانين على نشاطاتنا الأكاديمية يشكل عرقلة أو عائقا لتلك النشاطات واعتقدنا أيضا أن العرقلة هذه فعلية كانت أم محتملة (أو تهديدية) ، هي عرقلة لحرياتنا . بمعنى آخر ، رأينا أن فرض تلك القيود على النشاطات هو نفسه التقويض من حريتنا الأكاديمية . بمعنى ثالث ، يبدو اننا اعتبرنا ان نشاطاتنا الأكاديمية هي نفسها حريتنا الأكاديمية أو هي شيء وثيق الصلة بها ، حتى أصبح تقويض احداها هو بمثابة تقويض الأخرى .

ثالثا : كان واضحا أننا كنا نعتقد بأن التخلص أو التحرر من القوانين الجديدة ، أي القيود والعوائق والعرقلات التي فرضت على نشاطاتنا ، هو بمثابة الاقتراب من أو النحو نحو الحرية الاكاديمية ، أو استعادتها ، أو استعادة بعضها اخذا بعين الاعتبار الظروف السياسية الراهنة .

رابعا : كان واضحا أن كثيرا منا رأى العلاقة الوثيقة بين القوانين العسكرية الخاصة بالشؤون الاكاديمية من جهة والاجراءات العسكرية والسياسية الأخرى ضد مؤسساتنا الوطنية من جهة أخرى ، أي رأينا العلاقة ، من الوجه الآخر ، بين نشاطاتنا الأكاديمية من جهة ، ونشاطاتنا الوطنية الأخرى المختلفة من جهة أخرى . أي كان واضحا أن نشاطاتنا الاكاديمية لا كثير معنى لعزلها سياسيا عن نشاطاتنا الأخرى ، كما أن لا كثير معنى لعزل الأوامر العسكرية بحق وضعنا الاكاديمي عن الأعمال الأخرى التي تقوم بها اسرائيل في وطننا .

خامسا : كان واضحا ، على ما أظن ، ان الأوامر العسكرية بحد ذاتها ، وبغض النظر عن مصدرها ، هي أوامر تحد من الحرية الأكاديمية ، أي من نشاطات نعتبر أنها خير لنا ، أأصدرها الحاكم العسكري الاسرائيلي أو أي سلطة أخرى حتى لو كنا نعتبرها انها كانت سلطة وطنية ، أو على الأقل لو أنها لم تكن سلطة احتلال .

والآن ، قبل أن نفكر بما هي الأمور الغامضة ، دعني انظر على بعض تلك النقاط التي قلت انها كانت واضحة لنا .

٢/٠٠٠

أعتقد اولا ، ان من السذاجة الاعتبار بأننا ، قبل ٦ تموز ٨٠ ، كنا أحرار اكاديميا : ثم ان من السذاجة أيضا الاعتبار أننا لم نكن احرار اكاديميا طالما لم نحدد بعد معنى الحرية الاكاديمية . لكن من الواضح ، على ما أظن ، بدون الخوض في كثير تحليل ، اننا نعتقد بأن الحرية الاكاديمية وثيقة الصلة بالنشاطات الاكاديمية من جهة ، وان القوانين التي تحد ، اما فعليا واما احتماليا ، من هذه النشاطات ، هي بمثابة قيود على حريتنا تلك من جهة أخرى . وبالتالي فانه من الواضح ، على ما أظن أن مطالبتنا بالغاء تلك القوانين هي بمثابة اعترافنا بان الحرية التي نطالب بها هي الحرية من تلك القوانين، بمعنى آخر فان النظرية أو الرؤيا التي كانت كائنة وراء تصرفاتنا هي تلك القائلة بأن الحرية الاكاديمية هي المقدرة على القيام بكافة النشاطات الأكاديمية التي نحن قادرون على القيام بها بدون عرقلة أو عائق من خارج ، وان القوانين العسكرية تمثل مثل تلك العرقلة وبالتالي فان التخلص منها واستعادة المقدرة للقيام بكافة النشاطات الاكاديمية التي نحن قادرون على القيام بها هو بمثابة الحصول على الحرية الاكاديمية .

دعني أميز هنا بين الأسس التي قد تكون قد اعتمدنا عليها في مطالبتنا لالغاء هذه القوانين وبين الشيء الذي كنا نطالب به . الشيء الذي كنا نطالب به هو مجرد انعدام أو رفع تلك القيود التي استحدثت أي وضعت لكي تحد من نشاطاتنا الاكاديمية ، وذلك الوضع ، أي الوضع الذي تنعدم به تلك القيود أو تكون به مرفوعة ، هو الوضع الذي سميناه أو تصورناه بالحرية الاكاديمية التي ننشدها . أكرر فأقول ، أن من السذاجه اعتبار الوضع الذي كان قائما قبل ٦ تموز ٨٠ كأنه كان وضعا حرا ، اكاديميا . بل لم يكن حرا أكاديميا نظرا للظروف السياسية الراهنة . لكن ، بالاضافة لمطالبة كثير منا برفع ما نسميه بنير الاحتلال . نطالب ايضا وبشكل مخصص ، برفع قيود الاحتلال عن نشاطاتنا المخصصة ، اكنا فلاحين نزرع الارض أو رؤساء بلديات نحصدها ، أو اكاديميين نأكل ثمارها ، فالاحتلال ، وجدت قوانين مخصصة أم لم توجد ، يفرض علينا جميعا قيودا لا نرغبها ، وحتى كاكاديميين فان الاحتلال قد فرض علينا قيودا قبل ٦ تموز هي قيود على حرياتنا الاكاديمية . لكن بيت القصيد هو ان مطالبتنا بالحرية الاكاديمية هي مطالبة برفع القيود من نشاطاتنا الاكاديمية ، اكانت تلك القيود قيود قانونية مخصصة استحدثها جيش الاحتلال ، ام كانت مجرد قيود تعسفية سلطوية لم يرونقها جيش الاحتلال بعد بالصبغة القانونية .

أعود فأقول أن مطالبتنا بالحرية الاكاديمية ، وادعائنا بأن جيش الاحتلال قد اعتدى على تلك الحرية ، يبين بوضوح اعتقادنا أو على الأقل افتراضنا ان الحرية الاكاديمية هي الوضع الذي ينعدم فيه وجود قيود على نشاطاتنا الاكاديمية . ثم ان من الواضح أيضا أن القيود التي نفكر بها عادة كقيود محتملة حينما نفكر بنشاطاتنا الاكاديمية هي قيود وضعية ، اذ انني لا أظن أننا سوف نتظاهر يوما ما مع سلامة العقل ، ضد النجوم مثلا أو القوانين الطبيعية ، احتجاجا على القيود الطبيعية أو المنطقية على نشاطاتنا .

أرجع فاقول اننا نميز اذن ، بين الشيء ، كالحرية الاكاديمية ، وبين المطالبة به . الشيء نفسه هو مجرد الحرية الاكاديمية ، وان كنت مصيبا ، فهو مجرد انعدام القيود الوضعية على النشاطات الاكاديمية . اما حينما نطالب بذلك الشيء ، فان الأسس التي نعتمد عليها هي أسس تدخل بعدا آخر في البحث .

من الواضح ، مثلا وكما ذكرت انفا ، بأننا نعتقد بأن الحرية الاكاديمية هي خير لنا أو حق لنا ، بل من الواضح ، كما ذكرت سابقا اننا نعتقد أن الحرية الاكاديمية هي خير بحد ذاتها ، أي للجميع ، بغض النظر عن ما اذا كانوا فلسطينيين ام لا . والاعتقاد بأن الشيء حق ، هو بمثابة الاعتقاد أن ايجاده خير فان قلنا مثلا بأن الحرية الاكاديمية هي حق من حقوقنا الانسانية ، نكون نقول ،خاصة حينما نوجه القول للمؤسسات الدولية ,بأن خيرية الحرية الاكاديمية تستمد من الحقوق الانسانية ونكون نستند بهذا القول ، الى الفكرة القائلة بأن الحقوق الانسانية متعارف بخيريتها ، أي بخيرية ايجادها ان لم توجد ، أو بوجودها ان كانت موجودة .

فمن الواضح اذن وعلى ما اظن ان هنالك فرقا بين الشيء نفسه ، أي الحرية الاكاديمية وبين البعد الاخلاقي له ، أي كون تلك الحرية حقا أو خيرا كما ان من الواضح ان مطالبتنا بالشيء قد تستند لذلك البعد الاخلاقي والوضع هنا ، كما اظن ، شبيه بالوضع في مسألة حرية الرأي ان نظرنا للشيء بوضوح ، اذ ان ما نطالب به ، حينما نطالب بحرية الرأي هو رفع القيود الوضعية ، قانونية كانت ام لا على ابداء الرأي ، ثم ما نستند اليه في مطالبتنا هذه هو البعد الاخلاقي ونختلف ان اختلفنا ، بالضبط في طيات ذلك البعد الاخلاقي ، أي فيما اذا كانت حرية الرأي خيرا ام لا ، او ان كانت خيرا كلها ام لا . ان كنت مصيبا في تنظيري هذا ، يكون القاسم المشترك بين حرية الرأي والحرية الاكاديمية هو رفع او انعدام وجود القيود الوضعية على تلك النشاطات الفكرية أو الاكاديمية التي نمارسها أو نحاول ان نمارسها ، حين نمارس ما نسميه بحرية الرأي أو الحرية الأكاديمية .

ثم يكون ما يختلف حوله هو البعد الاخلاقي ، أي ما اذا كان رفع أو انعدام القيود على حرية معينة هو شيء جيد بالفعل ام لا . فتختلف مثلا حول ما اذا كان رفع القيود على حرية الرأي ، مهما كانت القيود أو مهما كان ذلك الرأي هو شيء جيد ام لا ، فبعضنا يجد أي يرى انه من الخير ، ان ترفع بعضها ،وليس كلها ، وبعضنا يرى انه من الاجدى ، أي من الافضل ان ترفع كلها .

ولا تكون الحرية نفسها هي ما نختلف عليه ، فانه حتى الشخص الذي يفضل الحرية المقيده وليس الحرية المطلقة ، يكون في الواقع يفضل وضعا توجد به بعض الحريات ولكن ليس كلها أي ان يفضل وضعا تقيد به بعض الحريات ، ويكون تفضيله هذا له معنى فقط لكونه يرى ، ويوافقنا في الرأي والرؤيا ، ان الحرية نفسها ، كحرية هي مجرد انعدام أو رفع القيود مهما كانت تلك القيود ، اذ ان قوله هو بالضبط اننا يجب ان لا نرفع جميع القيود ، بل ان نبقي بعضها سائدا وما يقوله هو اننا يجب أن لا نسمح للحرية المطلقة ويجب علينا ان نقيدها لاعتبارات شتى . الا ان الامر يبدو بعد ذلك وكأنه يختلط عليه فيقول ان تلك الحرية التي يجب ان نسمح بها هي الحرية بماهيتها ، كما اختلط علينا الأمر نحن فقلنا ان الحرية بماهيتها هي تلك التي يجب ان نسمح بها .

بمعنى آخر : هو ينظر لتلك الحرية التي يجب ، برأيه ان يسمح بها ، فيقول عنها أنها هي الحرية بمعناها الاصيل . اما نحن ، فننظر اولا للحرية بمعناها الاصيل ، فنقول عنها انها هي الحرية التي يجب ان يسمح بها . وكلانا ، على ما يبدو مخطىء أو مختلط عليه الأمر .

أعود الآن لأشير لبعض النقاط الغامضة في هذه المسأله :

أولا : ليس واضحا البتة ما نعنيه بالحرية الاكاديمية ، أو حتى بالنشاطات الاكاديمية حتى وان اتفقنا بأن الحرية الأكاديمية هي الوضع الذي لا توجد به قيود على النشاطات الاكاديمية .

ثم ليس واضحا ايضا ما نعنيه بالقيود على تلك النشاطات ، حتى ولو سلمنا بأننا نتكلم عن مجرد قيود وضعية .

ما هو النشاط الاكاديمي ؟ ماذا تعني كلمة الاكاديمي ؟ ما هي القيود الوضعية التي تنفرنا ؟ هل هي كل القيود ام بعضها ؟ هل الحرية الاكاديمية هي فعلا التخلص من جميع القيود على النشاطات الاكاديمية ؟ هل شروط قبول الاساتذه والطلبة هي بمثابة قيود على من يقبل ومن لا يقبل ؟ هل نعتقد بان تلك الشروط قيود ؟ هل نعتقد ان كل القيود قيود على النشاط الاكاديمي ؟ ان لم نكن نعتقد ذلك ، فلم ؟

السؤال هنا هو : من اين تأتي تحفظاتنا ؟ ما هو المصدر ، ولم نصادره ؟

مثال : قد نقول ، في خضم حماسنا ، انه يجب علينا اتاحة الفرصة في الجامعة امام جميع الطلبة وبغض النظر عن خلفيتهم الاكاديمية ، لتكميل علمهم ، او للالتحاق بالجامعة هل نقول أيضا ، وتحت نفس الغطاء انه يجب علينا توظيف كل من يود التعليم في الجامعة . السؤال هنا هو : هل الحرية الاكاديمية شيء وخيريتها شيء آخر ؟ هل ما يجب ان نطالب به هو بعضها ولكن ليس كلها ؟

والسؤال الذي يلي هذا هو : من هو الشخص اللائق او الملائم للاجابة عن هذا السؤال ؟

ثانيا : ما هي علاقة السياسة بالاكاديمية ؟ فاننا نقول عن الشخص أنه اكاديمي بحت ونعني ان لا دخل له بالسياسة ؟ مثلا قد لا تستطيع نشر مقال حماسي في جريدة ما محلية ولكنك قد تستطيع بالوقت ذاته ان تقدم عرضا لجوهر افكارك في مجلة علمية . هل يعكس عدم قدرتك على نشر المقال الحماسي (حرية الرأي) على نشرك لمقالك العلمي ؟ أم هل لا علاقة هنالك بين هذين الامرين ؟ هل بامكاننا التصور بأن السياسة قد تفرض قيودا على نشاطاتنا الاكاديمية ؟ هل بامكان السياسة ان تقف عائقا امام تطورنا الاكاديمي ؟ خذ كمثال الاضرابات والمظاهرات ، التي هي اعمال سياسية نقوم نحن بممارستها في الجامعات . هل تقف هذه الاعمال عائقا ضد تطورنا الاكاديمي ؟ ام هل سوف تميز بين اضراب وآخر ، أو بين عمل سياسي وآخر ؟ ماذا سوف يكون أساس مثل ذلك التمييز ؟ ثم دعنا ننظر للمشكلة من جهة أخرى : هل سوف نرضى بأعمال سياسية ضمن ظروف معينة أي سوف ننظر لتلك الأعمال وكأنها جزء لا يتجزأ من دور النمو الاكاديمي ، ثم سوف نرفض مثل تلك الاعمال في ظل ظروف سياسية أخرى ؟ هل المظاهرة الطلابية تباح بها ، أي هي جزء من العملية الاكاديمية ، في ظل الاحتلال ، ولكنها ليست جزءا منها في ظل الدولة المستقلة ؟

ثالثا : ليس واضحا البتة مصدر ثقتنا بان الحرية الاكاديمية خير . لم نقول عنها انها خير ؟ لم نتوقع من الاخرين موافقتنا الرأي بأن تلك الحرية خير ؟ هل نعتقد انها خير لأننا نعتقد انها حق ؟ كيف نعرف أو نقرر انها حق ؟ هل نعتقد انها خير لأنها تساهم في نمو شخصيتنا الذاتية أو الوطنية ؟ كيف نعرف أن ما يساهم في مثل هذا النمو هو خير ؟

ثم ماذا ترانا نعني هنا بـ "النمو" ؟ هل نتكلم عن كل نمو ومن اي نمو كان ؟ ام هل نخصص فنفضل بعض انواع النمو للاخرى ؟ ان كنا نعمل ذلك فما هو اساس ذلك التفضيل؟ فان تفضيل الشيء هو القول عنه بأنه خير او انه اكثر خيرا من غيره . فكيف نعرف الآن ما هو الخير ؟ فلقد عرفناه اولا بالرجوع للنمو ، ونرى انفسنا الآن نتكلم عن النمو وكأننا نعرف مسبقا ما هو الخير .

رابعا : ان كنا بالفعل نعتقد ، وليس بالضرورة في بادىء الرأي ، بل بعد تعمق وتمحيص أن الحرية الاكاديمية هي المقدرة على القيام بالنشاطات الاكاديمية التي نحن قادرون على القيام بها بدون عائق وضعي من الخارج ، فكيف يا ترى نستطيع تعريف النشاطات التي نحن قادرون على القيام بها ؟ بمعنى آخر كيف نستطيع التميز بين مقدرتنا الذاتية من جهة ، والعوامل الخارجية التي تؤثر على تلك المقدرة من جهة أخرى ؟ ثم كيف نستطيع أيضا أن نميز بين ما هو عائق وضعي وما هو عائق طبيعي ؟

هذه هي بعض الاسئلة التي تنتظر الدراسة .

ثم هنالك بالاضافة الى كل هذه النواحي الغامضة في المسألة ، بعض الالحاح الفكري على ايجاد حلقة الوصل بين حرية الرأي والحرية الاكاديمية . ولا أعني بحلقة الوصل هنا حلقة الوصل السياسية في وضعنا الراهن ، اذ ان تلك الحلقة ظاهرة للاعيان . بل الحلقة التي اعنيها هي الحلقة الفكرية ، أو المعنوية التي تربط ما بين هاتين الحريتين .

دعني ابتدي في شرح المشكلة التي اعنيها ، واعاني منها ، بالاشارة الى المنهج المتبع تقليديا في تحديد الشيء . تستطيع تحديد الحيوان مثلا على انه جسم ذو نفس يتغذى ويتحرك بارادة . فان اضفنا وقلنا حيوان "ناطق" عانين به الانسان ، لا نكون نعمل سوى أن نقول عن الانسان انه جسم ذو نفس يتغذى ويتحرك بالارادة ثم يخص بالنطق ، فان قلنا عن الشيء ، مثلا الحصان ، انه حيوان صاهل ، يكون الحيوان الذي هو جزء الحيوان الصاهل هو نفسه الحيوان الذي هو جزء الحيوان الناطق ، الذي هو الحيوان بحد ذاته ، الذي عرفناه بأنه جسم ذو نفس يتغذى ويتحرك بالارادة . فيكون القاسم المشترك بين الحيوان الناطق والحيوان الصاهل هو الحيوان ، الذي هو جنس والذي يبقى تعريفه ثابتا بغض النظر عن تخصصه أو تفصيله بالفصول لانواع مختلفة .

والسؤال الذي يطرح نفسه ها هنا هو فيما اذا كانت الحرية ايضا جنس ثابت تنفصل لأنواع مختلفة ، كحرية الرأي والحرية الاكاديمية عن طريق التخصص أو التفصيل .

على سبيل المثال ، قد تحدد الحرية التي هي الجنس بقولنا انها انعدام القيود الوضعية ثم يتخصص الجنس هذا لأنواع ، فتكون حرية الرأي هي انعدام القيود الوضعية على ابداء الرأي ، وتكون الحرية الاكاديمية هي انعدام القيود الوضعية على النشاطات الاكاديمية الا انه قد توجد مشكلة في هذا المدخل لتعريف الحرية . فعندما تكلمنا عن الحرية الاكاديمية تكلمنا عن تلك النشاطات التي نحن قادرون على القيام بها ، ولم نتكلم عن النشاطات الاكاديمية بشكل تجريدي . فحريتي الاكاديمية لا تتمثل بمقدرتي على القيام بنشاطات أو اعمال اكاديمية هي خارقة بالنسبة لي اصلا بل حريتي هي مقدرتي على القيام بتلك النشاطات التي هي بمقدوري اصلا .

وها هنا يتبين وجه هذه المشكلة ، من جهة ما لا نريد القول بأن الحرية تكمن في قيامي فعلا بتلك النشاطات التي هي بمقدوري ، اذ ان ثمة فرق ، على ما اعتقد ، بين كوني حرا للقيام بعمل ما ، وكوني قائما به بالفعل ، بمعنى آخر ، قد أقول ان ثمة أشياء كثيرة كنت حرا بأن أقوم بها ولكني فضلت عدم القيام بها وبالتالي لم اقم بها .

ومن جهة أخرى قد يقال أنه لا نريد القول ان الحرية تكمن ، ان ليس في قيامي فعلا بعمل ما ، على الأقل اذن لمقدرتي على القيام به ، (من جهة ما ،قد اقول ان ثمة اشياء كثيرة في مقدرتي ان

أعملها لست حرا بالفعل بعملها (وها هنا يدخل معنى آخر للحرية). ذلك أن الاعمال المعنية التي نتكلم عنها هي أعمال نقول عنها أصلا أنها هي بمقدورنا . فنكون كأننا قلنا أن الحرية هي المقدرة على عمل ما هو بالمقدور .

ولكن قد نجد مخرجا من هذه المشكلة على ما أظن ، بالتمييز في هذا الموضع بين المقدور الطبيعي والمقدور الوضعي ، فنقول أن الحرية هي المقدرة الوضعية على عمل ما هو بالمقدور الطبيعي ، أي أن لا يكون هنالك آفة أو عائقا وضعيا أو قيدا أو ما شابه يحول دون عملي ذلك الشيء الذي هو بمقدوري طبيعيا أن أقوم بعمله .

في هذه الحالة ، تكون حرية الرأي هي ذلك الوضع الذي ينعدم فيه وجود عوائق وضعية تنتقص أو تحد من مقدرتي على القيام بابداء تلك الاراء التي في مقدوري طبيعيا أن أبديها ، وتكون الحرية الاكاديمية هي ذلك الوضع الذي ينعدم فيه وجود عوائق وضعية تنتقص أو تحد من مقدرتي على القيام بتلك النشاطات الاكاديمية التي هي بمقدوري القيام بها .

لكنه ، وحتى ولو ان هذا التعريف كان صحيحا ، أو كان على الأقل جيدا ونافعا ، فان الغموض يبقى بشأن التمييز بين الوضعي والطبيعي ، كما أن يبقى بشأن البعد الأخلاقي عموما .

على أي حال ، يكون هذا التعريف جيدا على الأقل لواحد من أو لبعض معاني الحرية ، وتبقى بعض المعاني الاخرى خارجة عنه . فان هذا المعنى لا يشمل على سبيل المثال ، المعنى الذي نعنيه حينما نتكلم عن الانسان غير الحر لكونه عاجزا بشكل من الاشكال ، أو عن الانسان غير الحر بشأن مسألة ما لكونه خاضعا للعقاب ان هو قام بعمله الا ان هذه المعاني ، على ما اظن ، ليست هي المعنية حينما نتكلم عن حرية الرأي أو عن الحرية الاكاديمية ، أو عن كثير من الحريات السياسية والمدنية الأخرى .

س ن / اء